

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري في افتتاح المؤتمر السنوي العاشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) 2 تشرين الثاني 2017، فندق بريستول، بيروت

يسعدني أن أرحب بكم في بيروت، حيث نلتقي لإطلاق التقرير السنوي العاشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد). وأعترف أنني، منذ دُعيت إلى المشاركة في هذه المنظمة الإقليمية عام 2006 كعضو مؤسس، أتفاجأ كل سنة بإصرارها على الاستمرار في رفع راية البيئة في منطقة مضطربة، قد لا تكون البيئة في طليعة اهتماماتها.

لكنني أفرّ أن المنتدى نجح في وضع البيئة بقوة على جدول أعمال الحكومات، حتى تكاد لا تخلو أية خطة حكومية للتنمية المستدامة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة من بصمات تقارير المنتدى وتوصياته. فقد وضع المنتدى في دائرة الاهتمام الجدي مفاهيم الاقتصاد الأخضر، والمسؤولية البيئية لقطاع الأعمال، وإدخال الموارد الطبيعية في الموازنات الوطنية، والإدارة المتكاملة للمياه والطاقة والغذاء في إطار التصدي لآثار تغير المناخ. وأطلق برنامجاً عملياً في التربية البيئية، ساهم في تطوير المناهج وبناء برامج عملية في المدارس. وأطلق "منتدى قادة المستقبل البيئيين"، الذي يشارك خمسون طالباً جامعياً عربياً منه في هذا المؤتمر.

أهمية هذا المنتدى أنه المكان الوحيد في منطقتنا حيث يلتقي الجميع، الوزير ورئيس الشركة والأستاذ الجامعي والباحث والطالب والناشط البيئي، تحت سقف واحد لمناقشة قضايا البيئة والتنمية وآفاق المستقبل. وهذه التشاركية في التفكير والتخطيط والعمل هي جوهر التنمية المستدامة.

في حين يعتقد البعض أن الحديث عن البيئة قد لا يتناسب مع التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه منطقتنا، يأتي التقرير الذي يطلقه "أفد" اليوم، عن وضع البيئة العربية في عشر سنين، ليذكّرنا أن رعاية البيئة والإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية واجب لا خيار. فبعد كل الحروب والنزاعات، لن نستطيع الهرب من واجب توفير مياه نقية نشربها وتراب خصب يُنتج غذاءنا وهواء نظيف نتنفسه. صحيح أن بلداننا تواجه تحديات ضغط النازحين على البنى التحتية وإعادة البناء وتوفير الأمن والسلام. لكن من الضروري إدخال إدارة البيئة في هذه جميعاً، إذ لا نملك رفاهية الانتظار.

الإدارة البيئية ليست ملحقاً يضاف إلى البرامج الإنمائية، بل هي جزء عضوي منها. والتنمية الصحيحة ليست ضد البيئة. فالأساس تأمين نوعية حياة جيدة لجميع الناس، تحمل مقومات الاستمرار في توازن مع محدوديات الطبيعة. والخدمات الأساسية، من مياه نظيفة وشبكات صرف وكهرباء ومواصلات حديثة، إضافة إلى خلق فرص للنمو الاقتصادي، كلها تساعد في تحسين الوضع البيئي. إذ إن الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي للاستقرار البيئي. فالمجتمع الذي يتمتع بالاكتمال والوائق بنفسه هو وحده المؤهل لحمل لواء رعاية البيئة والتخطيط للمستقبل.

والتدابير التنفيذية للسياسة البيئية يجب ألا تقتصر على العقوبات وردع المخالفين. فمن الضروري أن تكون الحوافز جزءاً أساسياً في أية سياسة عصرية، بحيث يتم تشجيع الأفراد والمؤسسات على اعتماد إجراءات تحمي البيئة، بإعطائهم الدعم المادي والإعفاءات الضريبية، إلى جانب فرض ضرائب وغرامات على الملوثين. علينا جميعاً، مواطنين وقادة سياسة وفكر وصناعة وتجارة، العمل معاً من أجل ضمان بيئة معافاة للأجيال المقبلة.

وقد بينت تجارب العالم أن حُسن استخدام الموارد وحماية الطبيعة وتعميم الصناعات النظيفة التي تصدر عنها ملوثات ونفايات أقل، كلها تقود إلى نوعية حياة أفضل. وثبت أن الكفاءة البيئية لا تتعارض مع الجدوى الاقتصادية. فحماية البيئة، وإن كانت مكلفة، تؤدي إلى تخفيف الفاتورة الصحية واجتذاب السياح واستقطاب الاستثمارات.

لفتني في تقرير "أفد" عن وضع البيئة العربية في عشر سنين أنه لا يقتصر على تعداد المشاكل، بل يستعرض التقدم في مجالات عدة، وإن كان بطيئاً، للانطلاق منه إلى إنجازات أكبر وأسرع.

فقد اعتمدت جامعة الدول العربية عشرات الاستراتيجيات والخطط الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة، لكن التنفيذ كان بطيئاً، بسبب ضعف التعاون الإقليمي. أما على مستوى الدول، فقد تعززت المؤسسات البيئية بوجه عام، مما أسفر عن بعض التحسينات في الإدارة البيئية. فازدادت مساهمة الدول العربية في المساعي والاتفاقات الدولية البيئية، بما فيها اتفاقية باريس لتغير المناخ. وشهدت المنطقة تقدماً في اعتماد سياسات للطاقة المستدامة، بما فيها أهداف وخطط عمل لكفاءة الطاقة وسياسات الطاقة المتجددة. ومع أن مساهمة الطاقة المتجددة لا تزال هامشية، فقد أعلنت 12 دولة عربية عن أهداف محددة لإدخال الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة تتجاوز 20 في المئة. وباشر لبنان تنفيذ برنامج طموح في هذا المجال.

وشهد العقد الماضي انتقالاً ملموساً للبلدان العربية نحو الاقتصاد الأخضر. فمن الصفر تقريباً في اعتماد أنظمة اقتصاد أخضر أو استراتيجية مستدامة، أدرجت سبعة بلدان عناصر الاقتصاد الأخضر والاستدامة في خططها. وأعطى هذا إشارة قوية للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات. وكان المصرف المركزي في لبنان رائداً في إطلاق برامج للتمويل الأخضر في قطاعات متنوعة.

ومع إشارته إلى تطوّر ملحوظ في مجال الأبحاث العلمية البيئية، يلاحظ تقرير "أفد" أن نتائج المشاريع البحثية والدراسات في البلدان العربية قليلاً ما تنعكس على السياسات، ونادراً ما تساهم في إيجاد حلول للمشاكل البيئية. وهذا يستدعي تطوير بنية تحتية تربط الجامعات والمؤسسات البحثية والصناعة والمجتمع، وعكس اتجاه هجرة الأدمغة المتمثلة في نسبة كبيرة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج ولا يعودون، بتشجيع الاستثمار في الباحثين الشباب ورأس المال الفكري.

وإضافة إلى رأي الخبراء، أوصل إلينا تقرير "أفد" صرخة الناس، حيث أظهر استطلاع الرأي العام الذي أجراه في 22 بلداً عربياً أن الغالبية تعتقد أن وضع البيئة يتراجع، وأن الحكومات لا تفعل ما فيه الكفاية لمعالجة التحديات البيئية. وهذه رسالة واضحة تفرض علينا المزيد من العمل لرعاية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل.

من هنا، أدعو البلدان العربية إلى تعزيز التعاون في ما بينها، وإقامة المشاريع المشتركة، خاصة في مجالات المياه والطاقة وإنتاج الأغذية، فضلاً عن الأبحاث والتعليم وبناء القدرات.

كما أدعو إلى حلول سريعة وعادلة للصراعات والنزاعات في المنطقة، لأن الاستقرار السياسي والأمن شرطان ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة ورعاية البيئة.

أتمنى لكم مؤتمراً ناجحاً، لا يكتفي بعرض المشاكل بل يقدم توصيات لحلول عملية. وأعدكم أن حكومتنا ستدرس توصياتكم بعناية للاستفادة منها في الوصول إلى أداء بيئي أفضل.